

تنبيه أولي النظر لتلاعب صاحب رسالة  
"سطوع القمر"

تأليف

أبو عائشة السلفي

غفر الله له ولوالديه ولمشايعه وللمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن يا كريم

الحمد لله عظیم المنّة ، ناصر الدين بأهل السنة ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للأمة ، وعلى آله وأصحابه ومن سار على هديه من هذه الأمة ، أما بعد :-

قد سبق أن كتب بعض الأصاغر تخريباً زعم فيه أنه يبين ضعف حديث (حسر الثوب في المطر) المخرّج في صحيح مسلم رحمه الله تعالى ، فرددت عليه في مقال سمّيته "نقد لتخريب الصغير أبي الحسن لحديث حسر الثوب في المطر".

ثم قام هذا المسكين بالرد على ما كتبت بوريقات! جعلها في ثلاثة أجزاء وسماه - واعتذر! لنقل هذا العنوان الطويل لكن هذه بلاهتهم يطيلون العناوين - : "سطوع القمر لكشف حقيقة من صحح حديث (حسر الثوب في المطر) حوار مع المتعالم الجاهل ((أبي قرقاشة التلفي الجهيماني)) لانتقاده في تضعيفنا لحديث (حسر الثوب في المطر) دراسة أثرية علمية منهجية في إثبات ضعف حديث حسر الثوب في المطر ، وبيان جهل المعارض الجاهل المتعالم ، وبيان حقه وحسده على طلبة العلم ، فهو ممن لا ناقة له ولا جمل في العلم الشرعي ، لأنه يعمل بوظيفة حارس في مدرسة يعني : بواباً! "انتهى العنوان ، ولعله نسي أن يضيف عنوان المنزل!

ومن أراد الوقوف على رده فليبحث عنه بهذا العنوان ، وينظر في الأجزاء الثلاثة ويقارن بينها وبين ما يأتي من ردود ، وخلاصة هذه الأجزاء الثلاثة :-

\*الجزء الأول : عدد صفحاته (١٤) صفحة : من بداية الصفحة حتى نهاية هذا الجزء لا تكاد تخلو صفحة من السب والتبذير والتجهيل ، مع خلط ذلك بنقول عن أهل العلم من هنا وهناك لا علاقة لها بتأتا بنقطة البحث ، فلا يستحق الرد ، ومن قرأ هذا الجزء سيعذرني لتجاهله.

\*الجزء الثاني : وعدد صفحاته (١٨) صفحة : من الصفحة الثانية حتى منتصف الصفحة العاشرة يتباكى لوصفي إياه بـ (الصغير) ونقل نقولات : في أن الصغير يكبره علمه ولا يضره صغر سنه إلخ ، مع أن المقصود بوصفه بالصغير ما ذكره الألباني رحمه الله وصحح إسناده في السلسلة الصحيحة :... " لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم ؛ فإذا أخذوه من أصاغرهم وشرارهم هلكوه " ، قال الألباني رحمه الله تعالى : وإسناده صحيح .

(تنبيه) : يبدو لي أن المراد بـ (الأصاغر) هنا الجهلة الذين يتكلمون بغير فقه في الكتاب والسنة ، يفضلون ويضلون ، كما جاء في هذا الحديث [انتزاع العلم]..<sup>(١)</sup> " اهـ فهذا المدعو بأبي الحسن العريفي ، حدث صغير السن ، جاهل في العلم متعلم ، وتلتمس في ما يسميه بمؤلفاته : الكبر ، والتعلم ، والكلام بما يعرف بـ (نون التعظيم) ، وهو لا يُعرف بعلم ، ولا يعرف عمّن أخذ العلم من العلماء إلا شخص واحد<sup>(٢)</sup> وليس هو من أهل العلم وهو شيخه المدعو فوزي

(١) انظر : السلسلة الصحيحة (٢/ ٣١٠ عند التعليق على حديث (٦٩٦).

(٢) ومع ذلك يتبجح فيما سوده في الجزء الثاني ص ٢-٣ : " وكان الحسد علي بسبب إخراج بعض المؤلفات العلمية الأثرية على أيدي علماء أهل السنة والجماعة كشيخنا العلامة المحدث فوزي.. " اهـ ، هكذا بصيغة الجمع والجاهل بحاله يظنه قد درس على علماء وشيوخ والواقع خلاف ذلك.

بن عبدالله الحميدي ، وشيخه جاء بما أضحك عليه العقلاء من أهل العلم من الأقوال الشاذة ، وردّ عليه كثير من أهل العلم ، وقد نبهت على بعض هذه الشذوذات لشيخه فوزي هداه الله تعالى بمقالة سميتها : **"تحذير أهل البحرين من شذوذات جهيماني البحرين"** ، فذكرت بعض آراءه الشاذة التي بناها على سوء فهم للنصوص ، وخالف به أهل العلم ، فليرجع إليها من شاء .

أقول : فإن كان هذا شيخه معروف بالجهل وقلة العلم<sup>(١)</sup> ، فما بالك بمن يتربى على هذا الجهل ! وكيف يستقيم الظل والعود أعوج ؟

قال عمرو بن قيس الملائي رحمه الله تعالى : " إذا رأيت الشاب أول ما ينشأ مع أهل السنة والجماعة فارجه ، وإذا رأيته مع أهل البدع فائس منه ، فإن الشاب على أول نشوءه<sup>(٢)</sup> " اهـ .

وقيل لمالك بن مغول : " رأينا ابنك يلعب بالطيور ! فقال : حبّذا إن شغلته عن صحبة مبتدع " . وقال حماد بن زيد : " قال لي يونس : يا حماد ، إني لأرى الشاب على كلّ حالة منكرة فلا آيس من خيره ، حتى أراه يصاحب صاحب بدعة ، فعندها أعلم أنه قد عطب " .

وقال سعيد بن جبیر : " لأن يصحب ابني فاسقاً شاطراً سنياً ، أحب إلي من أن يصحب عابداً مبتدعاً<sup>(٣)</sup> " .

(١) فإن تفاخر فوزي واتباعه بتزكية الشيخ العثيمين رحمه الله تعالى لفوزي فالشيخ العثيمين كذلك زكى غيره ممن يطعن بهم هذا المدعو فوزي ، على أن فوزياً هذا قد خلط وفحش خلطه .

(٢) انظر : "الإبانة الكبرى" لابن بطة (١ / ٥٨) ط، دار المنهج الأول .

(٣) انظر هذه الآثار في "الإبانة الصغرى" لابن بطة (ص ٦٧-٦٨) بتحقيق عادل آل حمدان .

والمقصود بأنه في هذه الصفحات من الثانية حتى منتصف العاشرة لا شأن لنا به ؛ كونه غير داخل في نقطة البحث التي سيتم الرد عليها في هذه الرسالة ، ثم من المنتصف الثاني للصفحة العاشرة وما بعدها إلى نهاية الجزء الثالث -تقريباً- ، الكلام عن نقطة البحث وهي :-

حكم حديث حسر الثوب عند نزول المطر ، هل هو صحيح أم ضعيف ؟ ومن خلال قراءة ما سوده هذا الصغير ما وجدت إلا أنه أعاد ما انتقد عليه وزاد الطين بله ! ، بالإضافة إلى مزيد من السباب والتبديع والتجهيل ، ناهيك عن التدليس والتلبيس خلال رده على المقال الذي كتبه في الرد عليه ، وسيأتي بيان ذلك في موضعه .

وقبل أن أشرع بالرد مستعيناً بالله عز وجل وحده ، أقدم بين يدي الرد :-

(١) مقال : "نقد لتخريب الصغير أبي الحسن لحديث حسر الثوب في المطر".

(٢) ترجمة للراوي محل البحث.

(٣) ثم الرد على ما ذكره هذا المخرب الصغير في رده على هذا المقال ، والله الموفق .

**(نقد لتخريب الصغير أبي الحسن لحديث حسر الثوب في المطر)**

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، أما بعد:-  
فقد وقفت على رسالة سماها صاحبها الصغير (جزء فيه ضعف حديث حسر الثوب في المطر)

والحديث هو : ما رواه الإمام مسلم رحمه الله تعالى قال : وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا جعفر بن سليمان ، عن ثابت البناني ، عن أنس قال : أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطر ، قال : فحسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه حتى أصابه من المطر ، فقلنا : يا رسول الله لم صنعت هذا؟ قال : "لأنه حديث عهد بربه تعالى". (صحيح مسلم ح ٨٩٨).

خلاصة رسالته : أن الحديث الذي يرويه مسلم في صحيحه (ح ٨٩٨) كتاب صلاة الاستسقاء / باب الدعاء في الاستسقاء ، هو حديث ضعيف! ، قال هذا الصغير : " وهذا سنده ضعيف من أجل جعفر بن سليمان الضبعي ، ولم يتابع ، في أحاديثه مناكير عن ثابت. " اهـ

فضعّف الحديث لتفرد جعفر بن سليمان بالحديث عن ثابت ، وفي أحاديثه مناكير ، ونقل نقولات فيها أغلاط تدل على عدم معرفته وفهمه لهذا العلم.  
منها عن :

(١) ابن عدي : يقول الصغير : " وقال ابن عدي في الكامل (٢ / ٣٨٩) عن هذا الحديث وغيره (وهذه الأحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس كلها إفرادات لجعفر لا يرويه عن ثابت غيره. ) " . اهـ

**أقول:** مع أن ابن عدي رحمه الله قال: "ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف بالتشيع، وجمع الرقائق، وجالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد يروي ذلك عنه سيّار بن حاتم وأرجو أنه لا بأس به، والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي، فقد روى أيضًا في فضل الشيخين، وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان فيه منكر، فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه" اهـ

فلاحظ قول ابن عدي رحمه الله عنه :-

• وهو حسن الحديث

• لا بأس به

• أحاديثه ليست بالمنكرة.

• ما كان فيه منكر فلعل البلاء فيه من الراوي عنه.

• وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه.

والحديث الذي يرويه عن ثابت بن أنس يروونه عنه الثقات الحفاظ كما هو معلوم لمن نظر في رواة هذا الحديث عنه، وليس تفرد الثقة أو الصدوق بالحديث موجبٌ لرد روايته - كما سيأتي من كلام الألباني رحمه الله تعالى في الصفحة السابعة -.

(٢) الذهبي: نقل عن الذهبي قوله: "وله ما ينكر"، ونقل عنه: "وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ٣٧٥ / ١: (وينفرد بأحاديث عُدَّت مما ينكر واختلف في الاحتجاج بها منها... وحديث حسر عن بدنه وقال "إنه حديث عهد بربه"... وغالب ذلك في صحيح مسلم) اهـ كلام الذهبي.

قال الصغير معلقاً : "قلت : فالحافظ الذهبي رحمه الله يعدُّ هذا الحديث من أفراد جعفر بن سليمان بل من مناكيره . " اهـ.

**أقول :** فهذا الصنيع قد سبق أن رد عليه الإمام الألباني رحمه الله تعالى كما في (السلسلة الصحيحة)

عند تخريج حديث رقم (٣٣٣٦) ، قال الألباني رحمه الله تعالى : " وأما المعلقون الثلاثة على (الترغيب) في طبعتهم الجديدة الحسنة! فقد اهتبلوا الإشارة المذكورة ليتظاهروا أنهم على معرفة بهذا العلم فكشفوا عن جهلهم به حيث قالوا : ( وفيه جعفر بن سليمان الضبعي : ينفرد بأحاديث عدت مما ينكر : ميزان الاعتدال ١ / ٤٠٨ ).

هكذا نقلوا من (الميزان) ! وهو نقل مبتور ، لعله غير مقصود! متوهمين أنهم نقلوا ما يؤيد تضعيفهم للحديث ، وذلك من الأدلة الكثيرة على جهلهم بهذا العلم وتطفلهم عليه ؛ فإن العبرة بكون الراوي ثقة أو صدوقا ، ولا يضره بعد ذلك أن يكون له أحاديث أنكرت عليه ، فإن الجرح لا يثبت بهذا ،

وإنما إذا كثرت مناكيره ، وحينئذ يقال في مثله : منكر الحديث ، وجعفر هذا ليس كذلك ، والعجيب أن كلام الذهبي يدل على ذلك ويؤكدده ! فإنه قال بعد أن ذكر كلام الأئمة فيه كالمخلص لها : - (وهو صدوق في نفسه ، وينفرد بأحاديث عدت من مما ينكر ، واختلف في الاحتجاج بها ، منها ...) ثم ساق ستة أحاديث وعقب عليها بقوله : (وغالب ذلك في صحيح مسلم).

قلت : وبعضها عنده من روايته عن جعفر عن ثابت عن أنس وهو حديث "إنه حديث عهد بربه" ، وهو مخرج في الإرواء (٣ / ١٤٣ / ٦٧٨) ، ومختصر العلي (٩٣ / ٢٥) وظلال الجنة (١ / ٢٧٦ /

٦٢٢) ، وهذا الحديث من ستة أحاديث عند مسلم بهذه الرواية ، ولقد كان هذا وحده يكفي رادعاً لهؤلاء الجهلة عن تضعيفهم لحديث الترجمة بجعفر هذا ، لو كانوا يعلمون ! فكيف وهناك عشرات الأحاديث من رواية جعفر هذا اتفق الحفاظ على تصحيحها قديماً وحديثاً ، كالترمذي وابن خزيمة



وابن حبان والحاكم والذهبي والعسقلاني وغيرهم؟! وهي معروفة مبثوثة في مختلف أبواب السنة ،  
ولذلك قال الذهبي في ترجمة جعفر من (المغني) : "صدوق ، صالح ، ثقة ، ضعفه يحيى القطان  
وغیره ، فيه تشيع ، وله ما ينكر."

وقال في (الكاشف) : "ثقة ، فيه شيء مع كثرة علومه."

ولذلك أورده في كتابه (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد) ص ٨١-٨٢ ، وذكر فيه نحو ما  
تقدم ، وقال الحافظ في (التقريب) : "صدوق زاهد ، لكنه كان يتشيع".

والخلاصة : أن الرجل صدوق حجة ما لم يظهر خطؤه ، كسائر الثقات الذين فيهم شيء من الضعف  
، فتضعيفهم للحديث به مما يشعر أنهم يظنون -لبالغ جهلهم- ، أن كل كلام في الراوي هو جرح  
مقبول ، وهذا ما لا يقبله حتى من كان مبتدئاً في هذا العلم ، والله المستعان "اه كلام الألباني رحمه  
الله ، فتأمله فإنه نفيس.

فكون الذهبي رحمه الله يرى هذا الحديث من أفراد جعفر لا يستلزم منه تضعيفه له ! فلا ينبغي تقويل  
الأئمة وفهم كلامهم ما لا يقصدونه ، والذهبي رحمه الله قد احتج بهذا الحديث في كتابه (العلو)  
فتأمل.

(٣) ابن الشهيد : ذكر الصغير كلامه قائلا : " قال محمد بن عمار (جعفر ضعيف) "اه.

وكذلك قال : " وقال الحافظ ابن الشهيد في علل أحاديث صحيح مسلم ص ٥٥ : (وهذا حديث  
تفرد به جعفر بن سليمان من بين أصحاب ثابت لم يروه غيره) ، فلذلك لم يقبل الحافظ ابن الشهيد  
رحمه الله من الحافظ مسلم رحمه الله إخراج هذا الحديث في صحيحه "اه!

**أقول:** قال ابن شاهين رحمه الله عن جعفر بن سليمان: "إنما تُكَلِّم فيه لعله المذهب ، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار بقوله : جعفر بن سليمان ضعيف<sup>(١)</sup>". اهـ

فلم يضعفه في الحديث إلا ابن عمار ، وأما باقي من قال تكلم فيه إنما لتشييعه لا لحديثه .  
هذا مع أن الجمهور على توثيق جعفر بن سليمان : كيحيى بن معين وهو من طبقة المتشددین الذين يُعَصُّ بتوثيقهم بالنواجد وأما تجريحهم فينظر من وافقهم من طبقة المعتدلين كما هو معلوم ، وابن سعد ، وعلي بن المديني ، والجوزجاني مع بعض المآخذ ، والذهبي ، وابن حجر ، والعجلي ، وابن حبان وغيرهم ، وستأتي ترجمته .

وكونه تفرد بهذا الحديث عن ثابت عن أنس رضي الله عنه ! ، فرواية الإمام مسلم رحمه الله له هذا الحديث مما يعلم بأنه مما ضبطه جعفر عن ثابت ، فالإمام مسلم حافظ ناقد بصير ينتقي الأحاديث ، فكون جعفر عنده مناكير لا يعني ذلك أن كل أحاديثه مناكير ولا كل أحاديثه عن ثابت مناكير .

وفرق بين (منكر الحديث) فيترك حديثه ، وبين من يقال (عنده مناكير) أو (يروي مناكير) ، فهذا لا يترك حديثه حتى يتبين أنه من منكراته التي أخطأ فيها فيترك حديثه هذا .

(١) ذكره الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢ / ٩٧) ، وأصله في "المختلف فيهم" (ص ٢٣-٢٤) .

(٤) البزار : قال الصغير: " وقال البزار في المسند ١٣ / ٢٩٣ : (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ثابت عن أنس إلا جعفر بن سليمان) ، فجعفر تفرد بهذا الطريق وله عن ثابت مناكير وإفرادات لا تصح "اهـ.

**أقول :** قال البزار رحمه الله تعالى : " لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه ، إنما ذكرت عنه شيعيته ، وأما حديثه فمستقيم<sup>(١)</sup> " اهـ  
وأظن أن كلام البزار رحمه الله واضح ولا يحتاج لتعليق ! فليثق الله في نفسه هذا الصغير ولا يتجرأ على حديث النبي صلى الله عليه وسلم !.

(٥) البخاري : ذكر عنه هذا الصغير : " ولم يخرج الحديث البخاري في صحيحه وهذا يدل على عدم صحته عنده ، بدليل أنه لم يخرج لجعفر بن سليمان في صحيحه ، بل قال عنه في التاريخ الكبير ٢ / ١٩٢ (يخالف في بعض حديثه) ، وهذا فيه إشعار بأن عدوله عنه لعلة نكارة حديثه ، ومخالفته لحديث الثقات .. " اهـ.

**أقول :** يلزم من هذا أن كل من لم يرو له البخاري في الصحيح أنه ضعيف الحديث ! وكل حديث لم يذكره البخاري في صحيحه فهو معلول !! وهذا لم يقله حتى البخاري رحمه الله نفسه ، فليس كل حديث صحيح عنده أخرجه في صحيحه ، ومن المعلوم أن شرط البخاري رحمه الله في صحيحه من

(١) انظر : "تهذيب التهذيب" (٢ / ٩٧).

أقوى الشروط في صحة الحديث ، ولا يعني أن ما لم يكن على شرطه ليس بصحيح ولا في حيز القبول ! وهذا يعرفه كل من درس علم الحديث.

وأما قول البخاري في التاريخ : "يخالف في بعض حديثه" ، فأين المخالفة في هذا الحديث؟!

وقول الصغير : " وهذا فيه إشعار بأن عدوله عنه لعلة نكارة حديثه ، ومخالفته لحديث الثقات .." اهـ.

فأين هذه الأحاديث التي خالفهم جعفر بحديثه هذا!!!؟

وأخيراً :-

أرجو من الصغير أن يتعلم الفرق بين (منكر الحديث) وبين (يروي المناكير) حتى لا يقع في الزلل ويضل ضلالاً بعيداً ، وأن يتعلم فلا يتزبب قبل أن يتحصرم.

وصلی الله وسلم وبارك على نبینا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعین .

(ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي)

من تهذيب التهذيب

جاء في ترجمته من التهذيب : "(بخ م ٤)"<sup>(١)</sup> جعفر بن سليمان الضبعي : أبو سليمان البصري مولى بني الحريش كان ينزل في بني ضبيعة فنسب إليهم ، روى عن : ثابت البناني والجعد أبي عثمان ويزيد الرشك والجريري وحيد بن قيس الأعرج وابن جريج وعوف الأعرابي وعطاء بن السائب وكهمس بن الحسن ومالك بن دينار وجماعة.

وعنه : الثوري ومات قبله ، بن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق وسيار بن حاتم ويحيى بن يحيى النيسابوري وعبد السلام بن مطهر وقتيبة وصالح بن عبد الله الترمذي وبشر بن هلال الصواف وقطن بن نسير وجماعة.

قال أبو طالب عن أحمد : لا بأس به ، قيل له : إن سليمان بن حرب يقول : لا يكتب حديثه ، فقال : إنما كان يتشيع وكان يحدث بأحاديث في فضل علي وأهل البصرة يغلون في علي ، قلت : عامة حديثه رفاق ؟ ، قال : نعم كان قد جمعها وقد روى عنه عبد الرحمن وغيره إلا أنني لم أسمع من يحيى عنه شيئا فلا أدري سمع منه أم لا.

وقال الفضل بن زياد عن أحمد : قدم جعفر بن سليمان عليهم بصنعاء فحدثهم حديثا كثيرا وكان عبد الصمد بن معقل يحيى فيجلس إليه. وقال بن أبي خيثمة وغيره عن بن معين : ثقة . وقال عباس عنه : ثقة كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه ، وقال في موضع آخر : كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه وكان يستضعفه. وقال ابن المديني : أكثر عن ثابت وكتب مراسيل وفيها أحاديث

(١) معنى هذه الرموز : (بخ) = يعني روى عنه البخاري في "الأدب المفرد" ، (م) = مسلم عنه في "صحيحه" ، (٤)

= يعني روى عنه أصحاب السنن الأربعة.

مناكير عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال أحمد بن سنان: رأيت عبد الرحمن بن مهدي لا ينبسط لحديث جعفر بن سليمان. قال أحمد بن سنان: استثقل حديثه.

وقال البخاري: يقال كان أميا. وقال بن سعد: كان ثقة وبه ضعف وكان يتشيع. وقال جعفر

الطيالسي عن بن معين: سمعت من عبد الرزاق كلاما يوما فاستدللت به على ما ذكر عنه من

المذهب فقلت له: إن أستاذيك الذين أخذت عنهم ثقات كلهم أصحاب سنة، فعمن أخذت هذا

المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان فرأيت فاضلا حسن الهدى فأخذت هذا عنه.

وقال بن الضريس: سألت محمد بن أبي بكر المقدمي عن حديث لجعفر بن سليمان، فقلت: روى عنه

عبد الرزاق، قال: فقدت عبد الرزاق، ما أفسد جعفرًا غيره -يعني في التشيع-.

وقال الخضر بن محمد بن شجاع الجزري: قيل لجعفر بن سليمان: بلغنا أنك تشتم أبا بكر وعمر

فقال: أما الشتم فلا، ولكن بغضا يا لك<sup>(١)</sup>، وحكى عنه وهب بن بقية نحو ذلك.

وقال بن عدي عن زكريا الساجي: وأما الحكاية التي حكيت عنه فإنما عنى به جارين كانا له، وقد

تأذى بهما، يكنى أحدهما: أبا بكر، ويسمى الآخر: عمر، فسئل عنهما فقال: أما السب فلا ولكن

بغضا يا لك ولم يعن به الشيخين أو كما قال<sup>(٢)</sup>.

قال أبو أحمد: ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث معروف بالتشيع،

وجميع الرقاق، وأرجو أنه لا بأس به، وقد روى أيضا في فضل الشيخين وأحاديثه ليست بالمنكرة

(١) قال الذهبي رحمه الله تعالى عن هذه الحكاية: "فهذا غير صحيح عنه" اهـ، انظر "السير" (٨/ ١٧٦).

(٢) قال الذهبي رحمه الله تعالى: "ما هذا ببعيد، فإن جعفرًا قد روى أحاديث من مناقب الشيخين رضي الله عنهما،

وهو صدوق في نفسه.. انظر "ميزان الاعتدال" (١/ ٤١٠).

وما كان فيه منكر فلعل البلاء فيه من الراوي عنه وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه.

قال بن سعد : مات سنة "٧٨" في رجب.

قلت : وقال أبو الأشعث أحمد بن المقدام : كنا في مجلس يزيد بن زريع فقال : من أتى جعفر بن سليمان وعبد الوارث فلا يقربني ، وكان عبد الوارث ينسب إلى الاعتزال وجعفر ينسب إلى الرفض . وقال البخاري في الضعفاء : يخالف في بعض حديثه ، وقال بن حبان في كتاب الثقات : حدثنا الحسن بن سفيان ثنا إسحاق بن أبي كامل ثنا جرير بن يزيد بن هارون بين يدي أبيه قال : بعثني أبي إلى جعفر ، فقلت : بلغنا أنك تسب أبا بكر وعمر ، وقال : أما السب فلا ولكن البغض ما شئت ، فإذا هو رافضي مثل الحمار .

قال بن حبان : كان جعفر من الثقات في الروايات غير أنه يتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها الاحتجاج بخبره جائز .

وقال الأزدي : كان فيه تحامل على بعض السلف وكان لا يكذب في الحديث ويؤخذ عنه الزهد والرقائق ، وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر . وقال بن المديني : هو ثقة عندنا . وقال أيضا : أكثر عن ثابت وبقية أحاديثه مناكير . وقال الدوري : كان جعفر إذا ذكر معاوية شتمه وإذا ذكر عليا قعد يبكي . وقال يزيد بن هارون : كان جعفر من الخائفين وكان يتشيع . وقال بن شاهين في المختلف فيهم : إنما تكلم فيه لعله المذهب وما رأيت من طعن في حديثه إلا بن عمار بقوله : جعفر بن سليمان ضعيف . وقال البزار : لم نسمع أحدا يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه إنما ذكرت عنه شيعيته وأما حديثه فمستقيم . " اهـ

### (الرد على ما سوده العريفي في مقاله "سطوع القمر!")

بعدما ذكر الحديث ومن أخرجه قال في "سطوعه!" (٢/ ١١ - ١٣): "قلت: وهذا سنده ضعيف من أجل جعفر بن سليمان الضبعي ، ولم يتابع ، في أحاديثه مناكير عن ثابت . قلت : وهذه العبارة انتقدها عليّ الحاقدا الحاسد ، فأقول له لم آت أنا بشيء جديد ، إنما هو من كلام جهابذة ((علم الحديث وعلمه)) ، وهم أفهم منك أيها النكرة الجاهل المتعالم . قال عنه - أي عن جعفر بن سليمان الضبعي - علي بن المديني : (لم يكن عند جعفر كتاب ، وعنده أشياء ليست عند غيره) ، وقال أيضًا: (أما جعفر بن سليمان فأكثر عن ثابت ، وكتب مراسيل ، وكان فيها أحاديث مناكير) ، وقال الجوزجاني : (جعفر بن سليمان الضبعي روى أحاديث منكورة وهو ثقة متماسك كان لا يكتب) ، وقال الأزدي : (كان فيه تحامل على بعض السلف وكان لا يكذب في الحديث ، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق ، وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت ، وغيره فيها نظر ومنكر) ، وقال ابن الجوزي : (في بعض حديثه منكر كان يبغض أبا بكر ، وعمر ، وكان يحيى بن سعيد يستضعفه) ، وقال الذهبي : (وله ما ينكر) ، وقال البخاري : (يخالف في بعض حديثه) ، وقال محمد بن عمار : (جعفر ضعيف).

قلت : ومع ذلك فقد كتم هذا المهبول هذا كله ؛ ليسلم له مراده في التلبيس والتدليس " اهـ

والجواب عن ذلك :-

أما ما نقله عن البخاري والذهبي ومحمد بن عمار ، فالرد على ذلك قد سبق في نقدي على تحريبه ، انظر الرد ما يتعلق بالذهبي (ص ٦- ٨) ومحمد بن عمار المعروف بابن الشهيد (ص ٨- ٩) ، والبخاري (ص ١٠) ، فإعادته نقل كلامهم هنا والرد عليه تحصيل حاصل فقد سبق وما سبق فيه كفاية.



وبقي الرد على ما ذكره عن علي بن المديني والجوزجاني والأزدي وابن الجوزي :-

\*أما علي بن المديني رحمه الله تعالى فقد نقل عنه الصغير : " (لم يكن عند جعفر كتاب ، وعنده أشياء ليست عند غيره) ، وقال أيضًا : (أما جعفر بن سليمان فأكثر عن ثابت ، وكتب مراسيل ، وكان فيها أحاديث مناكير) "اهـ.

**أقول :** أما الجملة الأولى المذكورة عن الإمام علي بن المديني رحمه الله تعالى فليست جرحًا ، فكون جعفر ليس عنده كتاب لا يضره ، وكونه عنده أشياء ليست عند غيره كذلك لا تضره ، وكثير من المحدثين ليس عندهم كتاب وتفردوا بأشياء ، ولا حاجة للتفصيل والإسهاب في هذه النقطة ؛ كونه معلوم ومشهور عند طلبة الحديث أن أمثال هذه الجملة لا تعتبر من الجرح للراوي.

وأما الجملة الثانية الشاهد منها عند هذا الصغير : " وكان فيها أحاديث مناكير " .

وعند الرجوع لـ "تهذيب الكمال" للمزي (١ / ٤٦٣) عند ترجمة جعفر بن سليمان نجد النص الآتي :  
"وقال أبو الحسن ابن البراء، عن علي ابن المديني : أكثر عن ثابت ، وكتب مراسيل وفيها أحاديث مناكير ، عن ثابت ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . " اهـ.

فواضح من كلام ابن المديني رحمه الله تعالى أن الأحاديث المناكير التي قصدها هي ما رواها جعفر بن سليمان عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فثابت لا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بواسطة.

فعلِمَ من هذا أن كلام علي بن المديني رحمه الله تعالى متعلق بما يرويه جعفر عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ، بإسقاط الوساطة بين ثابت وبين النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن هذا الصغير لقلة علمه زاد الطين بله ، والصنبور نغمة. هذا إن كنت سأجد له عذراً ، وإن لم أعذره قلت أنه

مدلس كذاب.

وكذلك قد أحال هذا الصغير في الحاشية إلى "تهذيب التهذيب" ( ٩٧ / ٢ ) وعند الرجوع للمصدر ، وجدت الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى يقول : " وقال بن المديني هو ثقة عندنا " اهـ .  
فلماذا لم يذكر توثيق ابن المديني ؟! ومع ذلك فلن أقول له كما قال عني : " ومع ذلك فقد كتم هذا المهبول هذا كله ، ليسلم له مراده في التليس والتدليس ! " اهـ  
إنما أدع ذلك للقارئ ليعلم من الملبس المدلس ؟

\*وأما الجوزجاني : نقل عنه هذا الصغير : " وقال الجوزجاني : (جعفر بن سليمان الضبعي روى  
أحاديث منكورة وهو ثقة متماسك كان لا يكتب ) " اهـ

**أقول :** انظر كيف تجاهل توثيق الجوزجاني لجعفر بن سليمان ! ، وكون الراوي يروي أحاديث منكورة  
هذا لا يستلزم منه طرح جميع أحاديثه ، وفرق كما هو معلوم بين ( يروي أحاديث منكورة ) وبين ( منكر  
الحديث ) . فالأول لا يوجب رد أحاديثه ، والثاني يوجب رد حديثه .  
وقد سبق أن نصحت هذا الصغير أن يبحث الفرق بين الاصطلاحين ، إلا أنه لا زال في جهله  
يتخبط .

[فائدة]:

قال السخاوي رحمه الله تعالى: "وقال ابن دقيق العيد في شرح الإمام: (قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث). لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكراً، وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث الأعمال بالنيات.<sup>(١)</sup>" اهـ

\*أما الأزدي: نقل عنه هذا الصغير فقال: "وقال الأزدي: (كان فيه تحامل على بعض السلف وكان لا يكذب في الحديث، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق، وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت، وغيره فيها نظر ومنكر)" اهـ

**أقول:** أما كونه فيه تحامل على بعض السلف، فلعله يقصد موقفه من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأنه يبغضهما! وهذه حكاية قال عنها الذهبي أنها لا تصح وسيأتي ذلك عند الكلام الذي نقله الصغير عن ابن الجوزي رحمه الله تعالى.

وأما ما ذكره عن عامة حديثه عن ثابت وأن فيها نظر ومنكر، فلم يقل أحد أن جميع ما يرويه صحيح وليس عنده ما ينكر!، فعنده روايات أنكرت عليه، فأما حديثنا الذي ندندن حوله فهو حديث صحيح، انتقاه مسلم من مروياته الثابتة.

(١) انظر: "فتح المغيث" (٢/ ١٣١).

\*أما ابن الجوزي : نقل عنه هذا الصغير : " وقال ابن الجوزي : (في بعض حديثه منكر كان يبغض أبا بكر ، وعمر ، وكان يحيى بن سعيد يستضعفه) " اهـ

**أقول :** وإن كان في (بعض) حديثه منكر ، فكما سبق : فرق بين منكر الحديث ، وبين يروي مناكير ، روى مناكير ، عنده مناكير ، ونحو ذلك ، فوصف الراوي أنه : منكر الحديث ، يستدعي جرحه ورد جميع مروياته ؛ لأن كثرة المناكير أدت إلى الطعن بذات الراوي فوصف بأنه : منكر الحديث ، وأما : في حديثه منكر ، يروي مناكير ، روى مناكير ونحو ذلك ، فإنها أوصاف لأحاديثه لا ذات الراوي .

وأما تضعيف يحيى بن سعيد لجعفر ، فهو مقابل بتوثيق غيره وقبولهم له كما سبق في ذكر ترجمته .  
وأما أنه كان يبغض الصديق والفاروق رضي الله عنهما ، قال الذهبي رحمه الله تعالى : -  
"ويروى : أن جعفرا كان يترفض ، ف قيل له : أتسب أبا بكر وعمر؟ قال : لا ، ولكن بغضا يالك .  
فهذا غير صحيح عنه .

وقال الحافظ زكريا الساجي : إنما عنى بقوله : بغضا يالك : جارين له يؤذيانه اسمهما : أبو بكر ، وعمر .<sup>(١)</sup> " اهـ

وقال الذهبي رحمه الله تعالى في "الميزان" تعليقا على كلام الساجي : " قلت : ما هذا ببعيد ، فإن جعفرا قد روى أحاديث من مناقب الشيخين رضي الله عنهما . وهو صدوق في نفسه .<sup>(٢)</sup> " اهـ

(١) انظر : "سير أعلام النبلاء" (٨ / ١٩٨) .

(٢) انظر : "ميزان الاعتدال" (١ / ٤١٠) .

ثم قال الصغير: "قلت: ومع ذلك فقد كتم هذا المهبول هذا كله؛ ليسلم له مراده في التلبيس والتدليس" اهـ

أقول: ولماذا كتمت نقل توثيق وتعديل الأئمة لجعفر بن سليمان واقتصرت على ذكر ما توهمت بأنه جرح له؟! فجوابك على هذا جوابي عليك، وإلا فأنت واقع في التلبيس والتدليس الذي ترميني به.

\*\*\*\*\*

قال الصغير في "سطوعه" (٢/ ١٣-١٤): "وقال ابن عدي في ((الكامل)) (ج ٢ ص ٣٨٩) عن هذا الحديث وغيره: (وهذه الأحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت، عن أنس كلها إفرادات لجعفر لا يروها عن ثابت غيره)

قلت: واعترض المعترض الحاقده على هذا بقوله في ((مقاله البالي)) (ص ١): مع أن ابن عدي رحمه الله قال: "ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف بالتشيع، وجمع الرقائق، وجالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد يروي ذلك عنه سيّار بن حاتم وأرجو أنه لا بأس به، والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي، فقد روى أيضاً في فضل الشيخين، وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان فيه منكر، فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه" اهـ

فلاحظ قول ابن عدي رحمه الله عنه :-

• وهو حسن الحديث

• لا بأس به

• أحاديثه ليست بالمنكرة.

• ما كان فيه منكر فلعل البلاء فيه من الراوي عنه.

• وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه. اهـ

قلت : اعلم أيها الجاهل أن خلاصة الأمر في جعفر بن سليمان الضبعي أنه في أحاديثه مناكير عن ثابت ، كما بين ذلك جهابذة علم الحديث.

ولا يلزم من قول الحافظ ابن عدي رحمه الله الذي نقلته أنت أن لا تكون لديه أحاديث مناكير عن ثابت ، فافهم لهذا.

قلت : وقول الحافظ ابن عدي رحمه الله الذي نقلته أنا لإثبات أن هذا الحديث من أفراد جعفر لا يرويه عن ثابت غيره ، فتنبه أيها المغفل.

قلت : فخلاصة الأمر أن كلام الحافظ ابن عدي رحمه الله الذي نقلته أنا أن هذا الحديث من أفراد جعفر بن سليمان الضبعي عن ثابت ، وأنه لا يرويه غيره ، فلا تدلس على الناس أيها البواب. " اهـ

**أقول :** الصغير لا زال يكرر ما قد سبق الرد عليه في رسالة " **نقد لتخريب الصغير أبي الحسن الحديث حسر الثوب في المطر** " ، والجواب عن هذا باختصار :-

\* ليس الخلاف في أن جعفر بن سليمان في أحاديث مناكير أولا ، وإنما هل هذا الحديث الذي يرويه مسلم رحمه الله تعالى في (الصحيح) حديث منكر ؟! فهذه هي نقطة البحث.

\* ليس الخلاف هل تفرد جعفر بن سليمان بهذا الحديث أو لا ، وأنا لم أنف تفرد جعفر ولم أزعم أنه له متابع حتى تعيد الكلام ولم أزعم أنه لا يروي مناكير حتى تعيد كلامك وردك الضعيف موهما أني أقول بخلاف ذلك ، ثم تفرد الثقة والصدوق بالحديث لا يستلزم منه رد مرويه ، وأنا قد نقلت كلام الإمام الألباني رحمه الله تعالى في هذا الحديث بعينه ينتقد فيه بعض المحققين ، ومع ذلك تجاهله هذا

الصغير ولم يرد عليه في "سطوعه" ! ، فهو ينقل ما يرى من أقوال الألباني رحمه الله توافقه هو ، ويرد ما هي ضد ضلاله وهواه ، وهاك كلام الإمام الألباني رحمه الله تعالى متعلق بهذا الحديث وقد سبق

أن نقلته - كما تراه هنا في صفحة ( ٧ ) - فلماذا لم ترد عليه ! -

قال الألباني رحمه الله تعالى كما في (السلسلة الصحيحة) عند تخريج حديث رقم (٣٣٣٦) : " وأما المعلقون الثلاثة على (الترغيب) في طبعتهم الجديدة الحسنة! فقد اهتبلوا الإشارة المذكورة ليتظاهروا أنهم على معرفة بهذا العلم فكشفوا عن جهلهم به حيث قالوا : ( وفيه جعفر بن سليمان الضبعي :  
ينفرد بأحاديث عدت مما ينكر : ميزان الاعتدال ١ / ٤٠٨ ) .

هكذا نقلوا من (الميزان) ! وهو نقل مبتور ، لعله غير مقصود ! متوهمين أنهم نقلوا ما يؤيد تضعيفهم للحديث ، وذلك من الأدلة الكثيرة على جهلهم بهذا العلم وتطفلهم عليه ؛ فإن العبرة بكون الراوي ثقة أو صدوقا ، ولا يضره بعد ذلك أن يكون له أحاديث أنكرت عليه ، فإن الجرح لا يثبت بهذا ، وإنما إذا كثرت مناكيره ، وحينئذ يقال في مثله : منكر الحديث ، وجعفر هذا ليس كذلك ، والعجيب أن كلام الذهبي يدل على ذلك ويؤكد ! فإنه قال بعد أن ذكر كلام الأئمة فيه كالمخلص لها : - ( وهو صدوق في نفسه ، وينفرد بأحاديث عدت من مما ينكر ، واختلف في الاحتجاج بها ، منها ... ) ثم ساق ستة أحاديث وعقب عليها بقوله : ( وغالب ذلك في صحيح مسلم ) .

قلت : وبعضها عنده من روايته عن جعفر عن ثابت عن أنس وهو حديث "إنه حديث عهد بربه" ، وهو مخرج في الإرواء ( ٣ / ١٤٣ / ٦٧٨ ) ، ومختصر العلي ( ٩٣ / ٢٥ ) وظلال اللجنة ( ١ / ٢٧٦ / ٦٢٢ ) ، وهذا الحديث من ستة أحاديث عند مسلم بهذه الرواية ، ولقد كان هذا وحده يكفي رادعا لهؤلاء الجهلة عن تضعيفهم لحديث الترجمة بجعفر هذا ، لو كانوا يعلمون ! فكيف وهناك عشرات الأحاديث من رواية جعفر هذا اتفق الحفاظ على تصحيحها قديما وحديثا ، كالترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي والعسقلاني وغيرهم ؟ ! وهي معروفة مبثوثة في مختلف أبواب السنة ،

ولذلك قال الذهبي في ترجمة جعفر من (المغني): "صدوق، صالح، ثقة، ضعفه يحیی القطان وغيره، فيه تشیع، وله ما ينكر."

وقال في (الكاشف): "ثقة، فيه شيء مع كثرة علومه."

ولذلك أورده في كتابه (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد) ص ٨١-٨٢، وذكر فيه نحو ما تقدم، وقال الحافظ في (التقريب): "صدوق زاهد، لكنه كان يتشیع".

والخلاصة: أن الرجل صدوق حجة ما لم يظهر خطؤه، كسائر الثقات الذين فيهم شيء من الضعف

، فتضعیفهم للحديث به مما يشعر أنهم يظنون -لبالغ جهلهم-، أن كل كلام في الراوي هو جرح

مقبول، وهذا ما لا يقبله حتى من كان مبتدئاً في هذا العلم، والله المستعان" اهـ

\*كون الراوي في أحاديثه مناكير لا يستلزم منه رد جميع مروياته وهذا الذي لا يستوعبه هذا

الصغير، إذ يبدو أنه لا يفرق بين من قيل فيه (منكر الحديث) وبين من قيل فيه (يروي مناكير) أو (في أحاديثه مناكير)، وتأمل كلام الألباني رحمه الله تعالى السابق.

وعليه: نقلك لكلام ابن عدي رحمه الله تعالى في "جزئك لتضعيف الحديث في ص ٨" لتوهم من

يقرأ شخايطك! بأنه يضعف حديث حسر الثوب عند نزول المطر، من تلبیس إبليس، ولا غرابة في

هذا فشيخك فوزي معروف بهذا التلاعب والتلبیس، وأنت على خطاه في التلبیس.

فابن عدي رحمه الله تعالى ذكر بعض الأحاديث التي تفرد بها جعفر بن سليمان عن ثابت، ولم يحكم

على الحديث بصحة ولا ضعف، ثم بعد ذلك قال الكلام الذي سبق أن ذكرته وفيه خلاصة حال

جعفر بن سليمان ومروياته.

\*\*\*\*\*



قال الصغير في "سطوعه" (٢ / ١٥ - ١٦): "وقال الحاقّد الحاسد في ((مقاله البالي)) (ص ١): (نقل عن الذهبي قوله: ((وله ما ينكر))، ونقل عنه: ((وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (١ / ٣٧٥): (وينفرد بأحاديث عدت ما ينكر واختلف في الاحتجاج بها منها.. وحديث حسر عن بدنه وقال: ((إنه حديث عهد بربه))... وغالب ذلك في صحيح مسلم) اهـ.

قال أبو الحسن الأثري: وكلام الحافظ الذهبي واضح، ولكنك أعمى، وإن كان بصرك صحيحًا أيها المتعصب" اهـ

ثم نقل كلاما للشوكاني عن المتعصب لا علاقة له بالبحث، ثم قال: "وقال الحاقّد الحاسد في ((مقاله البالي)) (ص ١): (فكون الذهبي رحمه الله يرى هذا الحديث من أفراد جعفر لا يستلزم منه تضعيفه له! فلا ينبغي تقويل الأئمة وفهم كلامهم ما لا يقصدونه، والذهبي رحمه الله قد احتج بهذا الحديث في كتابه: (العلو) فتأمل) اهـ.

قلت: أفلا تبصر أيها الحاقّد الحاسد في قول الحافظ الذهبي: (وله ما ينكر)، وقوله: (وينفرد بأحاديث عدت مما ينكر عليه، واختلف في الاحتجاج بها منها:... وحديث حسر عن بدنه وقال: (إنه حديث عهد بربه)... وغالب ذلك في صحيح مسلم) اهـ

قلت: فالحافظ الذهبي رحمه الله يعد هذا الحديث من أفراد جعفر بن سليمان بل من مناكيره لذلك قال: (وينفرد بأحاديث عدت مما يُنكر، واختلف في الاحتجاج بها..).

قلت: فافهم أنت كلام الأئمة واحذر من أن تقول على الأئمة ما لا يقولونه، وكلام أئمة أهل الحديث يعرفه علماء الحديث وطلابه أما أنت فلا تعرف شيئاً في ((علم الحديث)) " اهـ

والجواب عن هذا :-

ليس الخلاف في تفرد جعفر بن سليمان عن ثابت بهذا الحديث ، ولا قولهم أنه يروي مناكير ، وإنما الخلاف هو تضعيفك لحديث رواه مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه ، والنظر في حججك - وهي ضعيفة - على هذا التضعيف .

فأما الكلام عن المنقول عن الذهبي رحمه الله تعالى في قد سبق الرد عليه كما تراه في صفحة (٧ - ٨) وفيه كلام الألباني رحمه الله تعالى ، فهذا الصغير في أجزاءه الثلاثة يكرر ما سبق الرد عليه ، مع إضافات أخرى تدل على قلة علمه وتعاله وتكبره .

أما قول الصغير : " قلت : أفلا تبصر أيها الحاقد الحاسد في قول الحافظ الذهبي : ( وله ما ينكر ) ، وقوله : ( وينفرد بأحاديث عدت مما ينكر عليه ، واختلف في الاحتجاج بها منها :... وحديث حسر عن بدنه وقال : (إنه حديث عهد بربه) ... وغالب ذلك في صحيح مسلم ) اهـ قلت : فالحافظ الذهبي رحمه الله يعد هذا الحديث من أفراد جعفر بن سليمان بل من مناكيره لذلك قال : ( وينفرد بأحاديث عدت مما يُنكر ، واختلف في الاحتجاج بها .. ) . " اهـ

فالذهبي رحمه الله تعالى لم يحكم على الحديث بصحة ولا ضعف في كلامه هذا ، وإنما هو ذكر بعض الأحاديث التي أنكرت على جعفر بن سليمان ، لكن هل هذا مسلم أم لا ؟ لذا قال : (واختلف في الاحتجاج بها) فهي محل خلاف وبحث ، فمن قال أن هذا الحديث ليس من الأحاديث التي أنكرت على جعفر ؟ فأنا لم أقل بهذا ، وكون هذا الحديث اختلف في الاحتجاج به كونه يعتبر من مفردات جعفر بن سليمان عن ثابت لا يستلزم منه أن الذهبي رحمه الله تعالى يرى ضعفه ، حتى تحشر قوله هذا في " جزئك في التضعيف ص ٨ " لتستكثر من كلام الأئمة موهماً أنهم يقولون بضعف هذا الحديث !!

تلييسًا وتدلييسًا على الناس.

والقصد : أنه ليس في كلام الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى ما يدل على تضعيفه لحديث حسر الثوب عند المطر ، وقد يقول قائل : أنه ذكر كلام الذهبي رحمه الله تعالى ليبين أن هذا الحديث مما أنكر على جعفر ، فالجواب : أنه ليس خلافنا في كون جعفر تفرد أو لا ، ثم أنه حاول - وسيأتي نقل كلامه - أن يوهم بأن الذهبي تراجع عن تصحيحه للحديث حينما قلت له أنه قد احتج بهذا الحديث لإثبات العلو لله تعالى كما في كتابه " العلو للعلي الغفار " ، لذا هو يرى أن هذا الكلام فيه حجة على ضعف حديث حسر الثوب ، وليس الأمر كذلك كما سبق بيانه.

\*\*\*\*\*

ثم قال الصغير في "سطوعه" (١٧ / ٢) : "وأما قولك : (والذهبي رحمه الله قد احتج بهذا الحديث في كتابه : (العلو) فتأمل) .

قلت : ربما تراجع عنه الحافظ الذهبي رحمه الله أيها الجاهل ، وهذا مما يغفل عليك كعادتك لأنك متعلم من المتعلمين . فنلاحظ أمرًا مهمًا في كتاب : ((العرش)) و ((العلو)) وغيرهما من كتب الإمام الذهبي رحمه الله ، وهو أن كتاب : ((العرش)) متقدم ، وقد ألفه في عمر متقدم .

قلت : قد صرح فيه بتصحيح أحاديث أو نجده قد صرح بتضعيفها في كتابه : ((العلو)) ، والذي هو متأخر عن كتابه : ((العرش)) وهو إعادة إخراج لكتاب العرش ونلاحظ أمرًا آخر أنه يسكت عن حكم بعض الأحاديث ، ولا يصرح بضعفها ، أو صحتها ، أو حسنها في كتابه ((العلو)) ، ولكن نجد أنه علق عليها بالضعف أو النكارة أو الغرابة في كتبه الأخرى ك : ((ميزان الاعتدال)) ، أو ((سير أعلام النبلاء)) ، أو ((تذكرة الحفاظ)) ، وهذا مما لا تعلمه أنت بلا شك .

وقد بين ذلك العلامة المحدث الألباني رحمه الله في ((مختصره على العلو)) (ص ١٢)، فقال : (قال المؤلف (ص ٢١) : (حسن الإسناد) وأقول : كلا فإن فيه علتين بينتهما في (الأحاديث الضعيفة) (١٢١٦) وكحديث الأوعال الذي يروى عن العباس (ص ٤٩ - ٥٠) وهو مخرج في (المصدر السابق) (١٢٤٧) إلى غير ذلك من الأحاديث الضعيفة التي سكت المصنف عنها أو بين ضعفها أو حسن بعضها لذاتها أو لغيرها وهي ليست كذلك عندنا وهو وإن كان أعرض عن بعضها كما يشعر بذلك قوله في الترجمة (١٥٢ - القاضي أبو يعلى) : (وسرد كلاما طويلا لكنه ساق أحاديث ساقطة لا يسوغ أن يثبت بمثلها لله صفة) وإني كنت أحب له أن ينزه كتابه من الأحاديث التي يراها ضعيفة ولا سيما مما سكت عليه منها . فإن كثيرا من الأحاديث الضعيفة لا يتنبه لأثرها السيء في الأمة إلا أفراد قليلون من أهل العلم وقد ذكرنا في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) نماذج كثيرة منها) اهـ. " اهـ

**أقول :** تلاعب هذا الصغير بكلام أهل العلم لا ينتهي ، يقول بعدما قلت له أن الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى أحتج بالحديث في كتابه العلو قال الصغير : " قلت : ربما تراجع عنه الحافظ الذهبي رحمه الله أيها الجاهل ، وهذا مما يغفل عليك كعادتك لأنك متعالم من المتعلمين " اهـ

أما قولك : (ربما) فضعها عند في بيتك! ، فإن : "العلم شيئان : إما نقل مصدق ، وإما بحث محقق ، وما سوى ذلك فهذيان مزوق<sup>(١)</sup> " اهـ.

وليس برأيا ولعل وكيك وكيك ، فأين التراجع المزعوم فأنت لم تثبت أنه قد تراجع وإنما تنقل بعض الأمثلة التي فيها أن الذهبي صحح أو حسن أو ضعف حديث في موضع ثم في موضع آخر يغير

(١) كما قال ابن تيمية رحمه الله تعالى في "الرد على البكري" (٢ / ٧٢٩).

حكمه ، وهذا لا إشكال ولا خلاف فيه ، لكن أين تراجعته عن الاحتجاج بهذا الحديث في كتبه ؟! لم تأت بحجة وإنما أعدت الكلام السابق الذي ليس فيه دلالة على تصحيح ولا تضعيف وهو المنقول من "ميزان الاعتدال" وقد سبق الكلام في صفحة (٦-٨) .

فالمقصود : أن هذا الصغير هداه الله تعالى سود صفحات عدة من أجل أن يوهم بأن الذهبي رحمه الله تعالى : ربما تراجع !! أهكذا العلم والتحقيق !  
إذن سأقول : وربما لم يتراجع ، فأين حجتك الواضحة على تراجعته ؟!

ثم نراه ينقل كلام الشيخ الألباني<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى السابق ، مع أن الألباني رحمه الله تعالى في مختصره "مختصر العلو للعلي العظيم ص ٩٤" لم يتعرض ببيان ضعف الحديث ، فهو صحيح عنده ، والذهبي رحمه الله تعالى اكتفى بقوله : "أخرجه مسلم" ، وجادة أهل العلم إذا عزو الحديث للصحيحين أنهم يكتفوا بالعزو للكتاب ، وهو دلالة على صحة الحديث ما دام أنه في الصحيحين أو أحدهما كما هو معروف عند أهل الحديث .

\* فالذهبي رحمه الله تعالى يحتج بالحديث ، ولا زال الصغير يكابر ويزعم التراجع بحيلة ساذجة .  
\* الألباني رحمه الله تعالى خرج الحديث في المختصر في موضعه ولم يضعفه ولم يحذفه كما اشترط في مقدمة المختصر إذ قال : "قلت : وأما أنا فقد جريت في هذا المختصر على حذفه وحذف أمثاله من الأحاديث الضعيفة ؛ لأنه وإن كانت تتضمن بعض الحق الذي ورد في النصوص الصحيحة ، فإنه في الغالب لا تخلو من زيادات إن لم تكن باطلة أو منكرة ، فهي على الأقل غريب لا يوجد لها من

(١) انظر صفحة (٢٧) ، وهو قد نقل عن الألباني في مواضع عدة في أجزاءه الثلاثة هذه ، إلا تصحيح الألباني رحمه الله

للحديث فإنه يتجاهله!

الشواهد ما يدعمها ، فقد يتوهم بعض القراء من ذكرها أنها ثابتة برمتها دون أن ينتبه لكون الشاهد لها إنما هو شاهد لبعض ما فيها كما سبق.<sup>(١)</sup> " اهـ

وهذا من الأدلة على صحته عنده بالإضافة إلى ما سبق نقله صفحة ( ٧ )

ثم ضرب عدة أمثلة على ما ذكره عن الإمام الذهبي رحمه الله تعالى ، يهمنها ما يتعلق ببحثنا وهو ما ذكره الصغير في "سطوعه" ( ٣ / ٤ ) : " قلت : وحديث حسر الثوب في المطر من هذا القبيل . قال الإمام الذهبي رحمه الله في (العرش) (ج ٢ ص ١٤٤) ، عن هذا الحديث : ( هذا حديث صحيح ) . اهـ وقال الإمام الذهبي رحمه الله في (العلو) (ص ٤٦) : ( أخرجه مسلم ) . اهـ قلت : فعزاه لمسلم<sup>(٢)</sup> .

وقال الذهبي رحمه الله في (ميزان الاعتدال) (ج ١ ص ٣٧٥) : (وينفرد بأحاديث عُدَّت مما ينكر واختلف في الاحتجاج بها منها: ... وحديث حسر عن بدنه وقال (إنه حديث عهد بربه) ... وغالب ذلك في صحيح مسلم) . اهـ

قلت : فالحافظ الذهبي رحمه الله يعدُّ هذا الحديث من أفراد جعفر بن سليمان بل من مناكيره " اهـ

**أقول :** فلاحظ أن الحكم في كتاب "العرش" وفي "العلو" واحد ، فالحديث صحيح عنده ، والعزو إلى أحد الصحيحين عند ذكر الحديث دلالة على صحته ، وأما العزو لغيرهما فإن الصحيح من أقوال

(١) انظر : "مختصر العلو للعلي العظيم" (ص ١١) .

(٢) ياله من اكتشاف عظيم ! عزاه إلى مسلم فكان ماذا ؟ فإن الحكم لا يختلف سواء ما قاله في العرش أو في العلو ، فالحديث حجة عنده وهو صحيح .

أهل العلم أنه لا بد من بيان الحكم على الإسناد ولا يكتفى بالعزو ، فأين التراجع المزعوم؟! .

جاء هذا الصغير المسكين بعدة أمثلة فيها بيان اختلاف الحكم في كتب الذهبي ثم حشر هذا الحديث من بين الأمثلة -بزعمه - ، مع أن الذهبي قال في "العرش"<sup>(١)</sup> : "هذا حديث صحيح". وقال في "العلو"<sup>(٢)</sup> : "أخرجه مسلم".

وأما ما ذكره عن كلام الذهبي في "ميزان الاعتدال" فقد سبق الكلام انظر صفحة (٦-٨) ، فهو يحاول أن يوهم بأن الذهبي رحمه الله تعالى قد صحح الحديث في العرش والعلو ثم تراجع عن ذلك في آخر كتبه المتأخرة منها "ميزان الاعتدال" ! مع أنه ليس فيه دلالة على تضعيف ولا تصحيح ، لكن اتّباع المتشابه مسلك أهل الأهواء والذين في قلوبهم مرض .

\*\*\*\*\*

(١) انظر : "العرش للذهبي" (٢ / ١٤٤) .

(٢) انظر : "العلو للعلي الغفاري" (ص ٥٥) . حديث رقم (٩٥) .

قال الصغير في "سطوعه" (٣ / ٦) : "قلت : واستنكر علي البواب الحاقه قول الحافظ ابن الشهيد في ((علل أحاديث صحيح مسلم)) (ص ٥٥) : ( وهذا حديث تفرد به جعفر بن سليمان ، من بين أصحاب ثابت لم يروه غيره ) . اهـ

قلت : فلذلك لم يقبل الحافظ ابن الشهيد رحمه الله من الحافظ مسلم رحمه الله إخراج هذا الحديث في (صحيحه) ! ، وقوله واضح .

قلت : والحافظ ابن عمار الشهيد رحمه الله يتكلم على أحاديث صحيح مسلم ، فهو يبين عللها ، فلماذا تحرف مراد الحافظ ابن عمار الشهيد رحمه الله .

ولذلك قال الحافظ الذهبي رحمه الله في (( السير )) (ج ١٤ ص ٥٤٠) في ترجمة الحافظ ابن عمار الشهيد (المتوفي سنة ٣١٧هـ) : ( ورأيت له جزءاً مفيداً فيه بضعة وثلاثون حديثاً من الأحاديث التي بين عللها في صحيح مسلم ) . اهـ . " اهـ

والجواب عن هذا :-

قول الصغير : " فلماذا تحرف مراد الحافظ ابن عمار الشهيد رحمه الله . " !!

فأنا لم أتكلم عن مراد الحافظ ولم أتطرق لكتابه في تعليل أحاديث مسلم - وهو لم يتفرد بنقد أحاديث مسلم لكن ليس كل من انتقد ما جاء في صحيح مسلم يكون الصواب معه ! - ، ثم ليس في نقدي لما نقلته عنه تحريف لكلامه حتى تزعم هنا - كذباً والله حسبيك ! - إني أحرف مراده .

الذي قلته ردّاً على احتجاجك بكلام ابن عمار رحمه الله تعالى : " قال ابن شاهين رحمه الله عن جعفر بن سليمان : " إنما تُكَلِّم فيه لعله المذهب ، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار بقوله : جعفر بن



سليمان ضعيف<sup>(١)</sup>. "اهـ.

فلم يضعفه في الحديث إلا ابن عمار ، وأما باقي من قال بضعفه إنما لتشيعه لا لحديثه<sup>(٢)</sup> ، هذا مع أن الجمهور على توثيق جعفر بن سليمان: كيحيى بن معين وهو من طبقة المتشددین الذين يُعْض بتوثيقهم بالنواجد وأما تجريحهم فينظر من وافقهم من طبقة المعتدلين كما هو معلوم ، وابن سعد ، وعلي بن المديني ، والجوزجاني مع بعض المآخذ ، والذهبي ، وابن حجر ، والعجلي ، وابن حبان وغيرهم. "اهـ.

فهذا الذي قلته ، فأين تحريفي لمراد ابن عمار يا مدلس؟

\*\*\*\*\*

(١) ذكره الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢ / ٩٧) ، وأصله في "المختلف فيهم" (ص ٢٣-٢٤).

(٢) وليس هذا بكلامي أصلاً وإنما كلام ابن شاهين رحمه الله تعالى وقد ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب.

قال الصغير في "سطوعه" (٣ / ٦ - ٧) : "واستنكر علي الحاقده الحاسد قول الحافظ البزار في (المسند) (ج ١٣ ص ٢٩٣) : (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ثابت عن أنس إلا جعفر بن سليمان) اهـ.

قلت : فجعفر تفرد بهذا الطريق ، وله عن ثابت مناكير وإفرادات لا تصح .  
فقال الحاقده الحاسد في (مقاله البالي) (ص ٣) معلقاً : ( أقول : قال البزار رحمه الله تعالى : ( لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه ، إنما ذكرت عنه شيعيته ، وأما حديثه فمستقيم ) اهـ وأظن أن كلام البزار رحمه الله واضح ولا يحتاج لتعليق ! فليتنق الله في نفسه هذا الصغير ولا يتجرأ على حديث النبي صلى الله عليه وسلم ) . اهـ

قلت : وهذا من جهلك في (علم الحديث ومعرفة علله) ، وكذلك هذا يدل على قصور فهمك أيها البواب المتعال أما تعلم أن علماء الحديث تكلموا في رواية جعفر بن سليمان الضبعي عن ثابت فلماذا تدلس على الناس بدليل أنك لم تتكلم على كلام العلماء في رواية جعفر عن ثابت الذي نقلته أنا في أصل بحثي فكلام المحدثين واضح ولا يحتاج إلى تعليق أيها المتعال " اهـ

**أقول :** كلام مكرر ، ورده المكرر على قاعدة : "عزلة ولو طارت " ، وأما قلة الأدب والوقاحة في وريقاتك بأجزاءها الثلاثة ، فلا أرد عليها ؛ كوني لا أستطيع النزول لهذا المستوى من الحضيض .  
بقي قوله : " فلماذا تدلس على الناس بدليل أنك لم تتكلم على كلام العلماء في رواية جعفر عن ثابت الذي نقلته أنا في أصل بحثي .. " اهـ

فجوابه : أني قد رددت على استدلالك بأقوال المحدثين الذين ذكرتهم في جزئك لتضعيف الحديث وهم : ابن عدي في "الكامل" ، والذهبي في "ميزان الاعتدال" ، وابن الشهيد والبزار ، وشبهتك المتعلقة بعدم إخراج البخاري له في صحيحه .

أما ما نقلته عن علي بن المديني والأزدي والجوزجاني وابن الجوزي ، فإن النقد الذي كتبته على جزئك ذلك ، لم يكن بالتفصيل ولا حاجة لنقدك في كل شاردة وواردة ، وإنما يكفي في ذلك بيان نبذة من تلاعبك وتدليسك وجهالاتك حتى ينتبه القارئ من أن يغتر بجهالاتك.

ثم ليس لك الحق بالاعتراض كوني لم أرد على ما نقلته عن هؤلاء الأئمة<sup>(١)</sup> في أصل بحثك الضعيف كونك أنت أصلاً لخيانتك العلمية اكتفيت بنقل ما تظنه يؤيد هوائك في تضعيف الحديث بنقلك كلام المجرّحين رغبة منك لتضعيف الحديث بعله النكارة !  
وتجاهلت كلام الأئمة في تعديل وتوثيق جعفر بن سليمان وأن حديثه لا بأس به ، فلماذا اقتصرت على كلام المجرّحين وتركت كلام المعدلين ولم تبين بأن هذا التعديل مردود؟!

أقول : لا حاجة لي بجوابك ، وإنما هو تنبيه لأولي النظر بكيفية تلاعبك أيها الصغير.

\*\*\*\*\*

---

(١) وقد تم الرد على هذه النقول التي استدلت بها كما ترى في صفحة (١٦)

قال الصغير في "سطوعه" (٣ / ٧-٨) : "قلت : ولم يخرج الحديث البخاري في (صحيحه) ، وهذا يدل على عدم صحته عنده ، بدليل أنه لم يخرج لجعفر بن سليمان في (صحيحه) ، بل قال عنه في (التاريخ الكبير) (ج ٢ ص ١٩٢) : ( يخالف في بعض حديثه ) ، وهذا فيه إشعار بأن عدوله عنه لعلة نكارة حديثه ، ومخالفته لحديث الثقات ، وهذه النقطة في الحقيقة غفل عنها الكثير ممن يخرج أحاديث في صحيح مسلم ، وهي في قوانين أهل الحديث من قبيل المنكر ، والمنكر لا يعتبر به ، فافهم لهذا .  
فأنكر علي هذا الحاقده الحاسد في (مقاله البالي) (ص ٣) بقوله : ( أقول : يلزم من هذا أن كل من لم يروي له البخاري في الصحيح أنه ضعيف الحديث ! وكل حديث لم يذكره البخاري في صحيحه فهو معلول !! ، وهذا لم يقله حتى البخاري رحمه الله نفسه ، فليس كل حديث صحيح عنده أخرجه في صحيحه ، ومن المعلوم أن شرط البخاري رحمه الله في صحيحه أقوى الشروط في صحة الحديث ، ولا يعني أن ما لم يكن على شرطه ليس بصحيح ولا حيز القبول ! وهذا يعرفه كل من درس علم الحديث ) . اهـ

قلت : أنا لم أقل هذا الكلام بل قلت : ( ولم يخرج الحديث البخاري في (صحيحه) ، وهذا يدل على عدم صحته عنده ، بدليل أنه لم يخرج لجعفر بن سليمان في (صحيحه) ، بل قال عنه في (التاريخ الكبير) (ج ٢ ص ١٩٢) : ( يخالف في بعض حديثه ) .. ، وكلامي هذا واضح فلماذا تحرفه على غير المراد أيها البواب . " اهـ

**أقول :** يبدو أن الصغير لا يفرق بين الإلزام وبين نسبة القول لمعين ، أيها الصغير : أنا ألزمك بناء على شبهتك وتأصيلك الفاسد ، حيث أنك احتججت بضعف الحديث ونكارتة : أن البخاري رحمه الله تعالى لم يروه في صحيحه ولم يخرج لجعفر بن سليمان في الصحيح ! ، فقلت لك : أنه يلزم من كلامك هذا أن كل ما لم يخرج البخاري في صحيحه فهو حديث معلول ! وكل من لم يروي عنه فهو ضعيف !

وأنا استغرب في الحقيقة كيف تخوض في العلم وأنت لا تحسن الفهم.

والمقصود : أن تأصيلك هذا كله فاسد ، فكون البخاري رحمه الله تعالى لم يخرج الحديث في صحيحه لا يدل على أن الحديث ليس بصحيح ، إنما هذا من كيسك . والحمد لله هذا بين واضح وإنما كلامك هذا وتكرارك له شهادة على إفلاسك .

\*\*\*\*\*

قال الصغير في " سطوعه " ( ٣ / ٩ ) : " وقال الحاقدا الحاسد في (مقاله البالي) (ص ٣) : ( وأما قول

البخاري في التاريخ : يخالف في بعض حديثه ، فأين المخالفة في هذا الحديث ؟!

وقول الصغير : ( وهذا فيه إشعار بأن عدوله عنه لعله نكارة حديثه ، ومخالفته لحديث الثقات ... ) .

فأين هذه الأحاديث التي خالفهم جعفر بحديثه هذا ؟!! ) اهـ .

قلت : دليل المخالفة أيها الجاهل أنه تفرد بهذا الحديث عن ثابت ولم يتابعه أحد ، ولذلك قد أنكروه

على جعفر بن سليمان لتفرده به ، وهذا وحده كاف في رد حديثه هذا فقد بين أئمة الحديث أنه لجعفر

بن سليمان الضبعي عن ثابت البناني مناكير .. " اهـ

ثم أعاد نقل الكلام الأئمة الذي سبق الرد عليه في صفحة ( ١٦ )

**أقول :** تأمل أيها القارئ لقول البخاري رحمه الله تعالى : " يخالف في بعض حديثه " ، فاحتج به هذا

الصغير ليرد حديث جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس في حسر الثوب في المطر ، فكان نقدي له في

المقال السابق بسؤال : " أين المخالفة في هذا الحديث ؟! "

فالمخالفة أن يحدث الراوي عن شيخه بإسناد أو متن ، ويروي تلاميذ نفس هذا الشيخ على خلاف ما يرويه هذا الراوي الذي وصف بأنه يخالف في حديثه ، فإن تفرد بالحديث لا يقال عنه أنه مخالف أيها الصغير بل يقال أنه تفرد بالحديث ، فأنت لا تفرق بين التفرد بدون مخالفة وبين المخالفة!

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى في كتابه (التميز) : " فأعلم ، أرشدك الله إن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث - إذا هم اختلفوا فيه - من جهتين : أحدهما : أن ينقل الناقل حديثاً بإسناد فينسب رجلاً مشهوراً بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته أو يسميه باسم سوى اسمه ، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم... " إلى أن قال : " و الجهة الأخرى : أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد و متن واحد ، مجتمعون على روايته في الإسناد و المتن ، لا يختلفون فيه في معني ، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه نفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ ، دون الواحد المنفرد و إن كان حافظاً ، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث ، مثل شعبة و سفيان بن عيينة و يحيى بن سعيد و عبدالرحمن بن مهدي و غيرهم من أئمة أهل العلم. " اهـ

وقال ابن الصلاح رحمه الله تعالى : " إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه : فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره ، فينظر في هذا الراوي المنفرد : فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه كما فيما سبق من الأمثلة . وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مزحزحاً له عن حيز

الصحيح ، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه : فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحفاظ الضابط المقبول تفردته استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف . وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر ، فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان :

أحدهما : الحديث الفرد المخالف .

والثاني : الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبته التفرد والشذوذ من النكارة والضعف والله أعلم<sup>(١)</sup> اهـ

وهذا الحديث - حسر الثوب في المطر - ، حديث تفرد به جعفر بن سليمان - وهو حسن الحديث ولا يضر تفرد ما دام لم يخالف وانظر كلام الألباني ص ( ٧ ) - ، ولا يوجد من في طبقة جعفر بن سليمان يروي عن ثابت عن أنس رضي الله عنه بخلاف ما يرويه جعفر ، فلو وجد ذلك ، هنا يصح أن يقال أن فلان خالف ، وإن لم يكن كذلك فإن هذا لا يعتبر من المخالفة<sup>(٢)</sup> التي يعل به الحديث . فلا حجة لك بكلام البخاري رحمه الله تعالى ، وإنما أوتيت من جهلك المركب اصلحك الله .

\*\*\*\*\*

(١) انظر : "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٤٤) ط ١ ، مكتبة الفارابي .

(٢) على أن مسألة (المخالفة) فيها تفصيل ليس هذا موضعه ، وإنما أبين هنا جهل هذا المخلوق الصغير بمعنى المخالفة وعدم تفريقه بينها وبين التفرد ، فهو ينقل كلام البخاري أن جعفرًا يخالف في بعض حديثه!! فسألته أين المخالفة فكان رده ما سبق ذكره مما يدل على قلة فهمه ، فلا توجد مخالفة في هذا الحديث وإنما هو حديث تفرد به وهو حسن الحديث .

قال الصغير في "سطوعه" (٣ / ١١) : "قلت : وكذلك يكفي أن جعفر بن سليمان الضبعي تفرد به عن ثابت البناني ، وثابت البناني رحمه الله له أصحاب ثقات حفظوا حديثه ، أشهرهم ثلاثة : حماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، وسليمان بن المغيرة .

قال الإمام مسلم رحمه الله في (صحيحه) (ص ٦) : ( أما من تراه يعتمد لمثل الزهري في جلالته ، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره ، أو لمثل هشام بن عروة ، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط ، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره ، فيروي عنهما ، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما ، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم ، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس). اهـ

قلت : أي إذا تفرد مثلاً الصدوق أو ثقة عن الزهري مثلاً أو غيره بحديث ولم يروه أحد من أصحابه الثقات المعروفين بالرواية عنه فإن حديثه هذا لا يقبل ، كهذا .

قلت : وهذا لا يعرفه الجهلة في (علم الحديث والعلل) أشكالك ممن لم يدرسوا علم الحديث على أيدي المحدثين" اهـ .

والجواب : من تقصد بالجهلة أيها الصغير ؟ هل الإمام الألباني رحمه الله تعالى الذي قال : "وأما المعلقون الثلاثة على (الترغيب) في طبعاتهم الجديدة الحسنة ! فقد اهتبلوا الإشارة المذكورة ليتظاهروا أنهم على معرفة بهذا العلم فكشفوا عن جهلهم به حيث قالوا : ( وفيه جعفر بن سليمان الضبعي :

ينفرد بأحاديث عدت مما ينكر : ميزان الاعتدال ١ / ٤٠٨).

هكذا نقلوا من (الميزان) ! وهو نقل مبتور ، لعله غير مقصود ! متوهمين أنهم نقلوا ما يؤيد تضعيفهم للحديث ، وذلك من الأدلة الكثيرة على جهلهم بهذا العلم وتطفلهم عليه ؛ فإن العبرة بكون الراوي ثقة أو صدوقا ، ولا يضره بعد ذلك أن يكون له أحاديث أنكرت عليه ، فإن الجرح لا يثبت بهذا ،



وإنما إذا كثرت مناكيره ، وحينئذ يقال في مثله : منكر الحديث ، وجعفر هذا ليس كذلك ، والعجيب أن كلام الذهبي يدل على ذلك ويؤكدده ! فإنه قال بعد أن ذكر كلام الأئمة فيه كالمخلص لها : - (وهو صدوق في نفسه ، وينفرد بأحاديث عدت من مما ينكر ، واختلف في الاحتجاج بها ، منها ...) ثم ساق ستة أحاديث وعقب عليها بقوله : (وغالب ذلك في صحيح مسلم).

قلت : وبعضها عنده من روايته عن جعفر عن ثابت عن أنس وهو حديث "إنه حديث عهد بربه" ، وهو مخرج في الإرواء (٣ / ١٤٣ / ٦٧٨) ، ومختصر العلي (٩٣ / ٢٥) وظلال الجنة (١ / ٢٧٦ / ٦٢٢) ، وهذا الحديث من ستة أحاديث عند مسلم بهذه الرواية ، ولقد كان هذا وحده يكفي رادعاً لهؤلاء الجهلة عن تضعيفهم لحديث الترجمة بجعفر هذا ، لو كانوا يعلمون ! فكيف وهناك عشرات الأحاديث من رواية جعفر هذا اتفق الحفاظ على تصحيحها قديماً وحديثاً ، كالترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي والعسقلاني وغيرهم ؟! وهي معروفة مبثوثة في مختلف أبواب السنة ، ولذلك قال الذهبي في ترجمة جعفر من (المغني) : "صدوق ، صالح ، ثقة ، ضعفه يحيى القطان وغيره ، فيه تشيع ، وله ما ينكر."

وقال في (الكاشف) : "ثقة ، فيه شيء مع كثرة علومه."

ولذلك أورده في كتابه (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد) ص ٨١-٨٢ ، وذكر فيه نحو ما تقدم ، وقال الحافظ في (التقريب) : "صدوق زاهد ، لكنه كان يتشيع".

والخلاصة : أن الرجل صدوق حجة ما لم يظهر خطؤه ، كسائر الثقات الذين فيهم شيء من الضعف ، فتضعيفهم للحديث به مما يشعر أنهم يظنون -لبالغ جهلهم- ، أن كل كلام في الراوي هو جرح مقبول ، وهذا ما لا يقبله حتى من كان مبتدئاً في هذا العلم ، والله المستعان " اهـ

فهل الألباني رحمه الله تعالى جاهل لم يدرس علم الحديث - ، فإن قولي لا يخرج عن قوله - !!  
فقبح الله أخلاقاً كأخلاقك ، فما الذي يضرك لو اختلفت مع غيرك أن تتأدب في الرد ؟ لكن كل إناء  
بما فيه ينضح ، وغفر الله لمن لم يحسن تربيتك .

وأما قولك أيها الصغير : " وهذا لا يعرفه الجهولة في (علم الحديث والعلل) أشكالك من لم يدرسوا  
علم الحديث على أيدي المحدثين " اهـ!

فتشبع بما لم تعط ! فأنت لم تدلس علم الحديث على أيدي المحدثين<sup>(١)</sup> ، بل لا يعرف لك إلا شيخ واحد  
أنت مجنون ! وشيخك هذا الذي تصفه بالعلامة المحدث الفقيه - وهو سيء الخلق مثلك - ليس من  
الفقهاء ولا المحدثين ولا يجوز وصفه بالعلامة ، ولم يصفه بذلك أحد من العلماء ، بل أكثر العلماء  
على ذم شيخك في الوقت المعاصر كونه جاء بمنكرات كثيرة قد سبق لي جمع بعضها في رسالة :  
" **تحذير أهل البحرين من شذوذات جهيماني البحرين** " ، فأما أنه من المحدثين !! فهذا من  
المضحكات ، بل هو من المخربين .

ولا يستغرب منك تفخيم أمر شيخك ، فهكذا يصنع الرافضة مع ملاليهم ، ومريدي الصوفية مع  
شيوخهم ودجاليتهم ، ولا يختلف حالك عن حالهم .

فلسان حال هذا الصغير الغر : أنا درست علم الحديث ، وأنت - يا البواب ! إيش بواب ؟! - ، لم  
تدرس علم الحديث وعلله !!

(١) كذا بصيغة الجمع ليستكثر ! وهذا والله من التشيع بما لم يعط .

أليس هذا من تزكية النفس المذمومة ، يا هذا : ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾  
[النجم: ٣٢] ، على أن دعواك هذه أني لم أدرس علم الحديث من الدعاوى الكاذبة التي لا يهمني  
الانشغال بها.

أما ما نقله عن الإمام مسلم رحمه الله تعالى من "مقدمته" ، فإن الإمام مسلم رحمه الله تعالى الذي قال  
هذا القول هو نفسه الذي أخرج هذا الحديث الذي يرويه جعفر بن سليمان الضبيعي عن ثابت عن  
أنس رضي الله عنه ، فالإمام مسلم رحمه الله تعالى انتقى من أحاديث جعفر بن سليمان عن ثابت التي  
صحت عنده وترك غيرها كثير ، فكونه أخرج هذا الحديث دون باقي ما تفرد به جعفر ، دليل على أن  
هذا الحديث منتقى وأنه مقبول عنده ، وإلا للزم أن يوصف الإمام مسلم رحمه الله تعالى بالتناقض  
حيث يُنظر في مقدمته وينهى عن الرواية عن هذا الضرب من الناس ، ثم هو يروي هذا الضرب  
دون تنبيه منه على ضعفه ، وأنزه الإمام مسلم رحمه الله تعالى عن هذا .

ومثل ذلك ما روي عن المختلطين والمدلسين في الصحيح<sup>(١)</sup> فإن الحال لا يختلف مع من تفرد ، فإن  
الإمام مسلم رحمه الله تعالى من أهل التحقيق والسبر ، فينتقي ما صح من مرويات أمثال هؤلاء من  
خلال التمييز بين ما صح من مروياتهم وما لم يصح ، أو ما ثبت وجود متابعات وشواهد لهذا الطريق  
المنتقد ، أو أنه روى عنه ما ثبت أن الراوي يروي عن المختلط قبل اختلاطه ومن سمع منه قديما ، أو  
روى عنه لعلو في إسناده وجاء من طريق آخر نازل ، أو في الإسناد تصريح بالتحديث يرفع العننة

(١) انظر للفائدة كتاب : "مرويات المختلطين في الصحيحين" للدكتور جاسم العيسوي ، فإنه مبحث لطيف يحتاجه  
طالب علم الحديث.

التي جاءت من مدلس في طريق آخر. إلى غير ذلك ، ومن المعلوم أن روايات المدلسين والمختلطين  
مردودة - على تفصيل - .

وهذا الصغير ملبس مدلس ، فهو ينقل ما يظنه يوافق هواه ويترك ما عداه ، فإن الإمام مسلم رحمه  
الله تعالى قال في "مقدمته" قبل الكلام الذي نقله هذا الصغير ما نصه وتأمل : " فأما ما كان منها عن  
قوم هم عند أهل الحديث متهمون ، أو عند الأكثر منهم ، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم : كعبدالله  
بن مسور أبي جعفر المدائني ، وعمرو بن خالد ، وعبد القدوس الشامي ، ومحمد بن سعيد  
المصلوب ، وغياث بن إبراهيم ، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي ، وأشباههم ممن اتهم بوضع  
الأحاديث ، وتوليد الأخبار .

وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط ، أمسكنا أيضًا عن حديثهم ، وعلامة المنكر في  
حديث المحدث ، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا ، خالفت  
روايته روايتهم أو لم تكد توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك ، كان مهجور الحديث ، غير  
مقبوله ولا مستعمله .

فمن هذا الضرب من المحدثين : عبدالله بن محرز ، ويحيى بن أبي أنيسة ، والجراح بن المنهال أبو  
العطوف ، وعباد بن كثير ، وحسين بن عبدالله بن ضميرة ، وعمر بن صهبان ، ومن نحا نحوهم في  
رواية المنكر من الحديث ، فلسنا نخرج على حديثهم ولا نتشاغل به ، لأن حكم أهل العلم ، والذي  
نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث : أن يكون قد شارك الثقات من أهل  
العلم والحفظ في بعض ما رووا ، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم ، فإذا وجد كذلك ، ثم زاد بعد  
ذلك شيئاً ليس عند أصحابه ، قبلت زيادته .. " اهـ

فلاحظ أيها القارئ الكريم - ودعنا من شخايط هذا الصغير - :

قول مسلم رحمه الله تعالى : "وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط ، أمسكنا أيضًا عن

حديثهم". اهـ ، فهذا شرط مسلم رحمه الله تعالى في صحيحه أنه يمسك عن الرواية ممن غلب على

حديثه المنكر أو الغلط ، ومع ذلك هو روى عن جعفر بن سليمان عن ثابت ، فدل ذلك على أن

جعفرًا عنده مقبول الحديث ، بالإضافة إلى أن الرواية التي رواها عنه المتعلقة بحسر الثوب في المطر

من الأحاديث المحفوظة ، فالحديث على شرطه.

فالقصد : أن انتقاد ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما ليس بالأمر السهل ، حتى تأتي أنت بكل

جراءة وقلة علم وتطعن في حديث صححه الإمام مسلم رحمه الله تعالى وتقول ضعفه ابن الشهيد!

فالإمام مسلم لا يقل علمًا ولا حفظًا ولا فهمًا لهذا العلم من ابن الشهيد ، بل قول مسلم مقدم على

قول ابن الشهيد وإعلاله.

بقي قوله : "أنه يكفي تفرد جعفر بن سليمان عن ثابت .. إلخ.

أقول قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى : "إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه : فإن كان ما انفرد به مخالفًا

لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذًا مردودًا ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما

رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره ، فينظر في هذا الراوي المنفرد : فإن كان عدلًا حافظًا

موثوقًا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه كما فيما سبق من الأمثلة .

وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارمًا له مزحزحاله عن حيز

الصحيح ، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه : فإن كان المنفرد به غير بعيد

من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرد استحسننا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف<sup>(١)</sup>.

وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر ، فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان :

أحدهما : الحديث الفرد المخالف .

والثاني : الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف والله أعلم<sup>(٢)</sup> اهـ

\*\*\*\*\*

#### (خاتمة)

ختم الله لنا ولكم بالحسنى : إن هذه الأجزاء التي سودها هذا الصغير هداه الله تعالى مليئة بقلّة الأدب والسباب ، والإكثار من النقول مما لا يتعلق بنقطة البحث ، والتعالم والغرور ، فكل هذا مما لا يهمننا التشاغل بالرد عليه :

فإننا لا ننبح كلبًا إن نبحنًا \*\*\* ولا نرفس حمارًا إن رفسنا

وأما ما يتعلق بنقطة البحث ، فقد رأيت مغالطاته وتلاعبه وتلبيساته ، وأظنه إن تشجع وردّ على ما سبق أنه سيعيد ويكرر ما سبق تفنيده والرد عليه فلن يأت بجديد .

هذا والله أعلم ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم .

(١) وهذا حال ما يرويه جعفر بن سليمان عن ثابت ، فإن حديثه حسن .

(٢) انظر : "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٤٤) ط ١ ، مكتبة الفارابي .